

Distr.: General
3 June 2020

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



Original: Arabic

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
16-7 تموز/يوليه 2020
البند 2 من جدول الأعمال المؤقت*
العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز
من أجل التنمية المستدامة

مساهمات بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية

مذكرة من الأمانة العامة

تحليل الأمانة العامة طيه المساهمات المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، التي أعدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/HLPF/2020/1

230620 050620 20-07425 (A)



مساهمات بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية

مقدمة

المنتدى العربي للتنمية المستدامة هو الآلية الإقليمية الرئيسية المعنية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية ورصد التقدم على هذا المسار. وينظم المنتدى كل عام في إطار تعاون وثيق بين لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية، بصفتها شريكاً أساسياً في دعم تنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة العربية، وفي جهود مشتركة على مستوى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، انسجاماً مع دعوة الأمين العام إلى مزيد من التماسق والتآزر ضمن المنظمة على الصعيد الإقليمي. والمنتدى العربي وثيق الصلة بالمستوى العالمي إذ يمثل، بما يتوصل إليه من نتائج، صوت المنطقة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ويصدر عن المنتدى العربي تقريراً يتضمن أهم الرسائل المنبثقة من الحوار الإقليمي بشأن الفرص والتحديات والأولويات على مسار تنفيذ خطة عام 2030.

ومنذ عام 2016، تُرفع الرسائل الصادرة عن المنتدى العربي كل عام إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى. غير أن جائحة كوفيد-19 غيّرت مسار الأمور، فجرى الاتفاق على تأجيل عقد المنتدى العربي من 7-9 نيسان/أبريل 2020 إلى موعد يحدد لاحقاً، على أن يُراجع برنامج عمل المنتدى بحيث يشمل التحديات التي نشأت على أثر جائحة كوفيد-19، وتبعاتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية وأثرها على مسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

وحرصاً على إيصال صوت المنطقة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2020 المزمع عقده في نيويورك في الفترة من 7 إلى 16 تموز/يوليه، تم إعداد هذه الوثيقة، وفيها أهم الرسائل التي استُخلصت من المشاورات مع ممثلي وممثلات الدول العربية، في إطار ورشتي عمل إقليميتين حول الاستعراضات الوطنية الطوعية*، نظمتها الإسكوا بالشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وتحمل هذه الرسائل أولويات وتصوّرات المنطقة العربية حول مسار خطة عام 2030 وسُبل تنفيذها وآليات التغلب على التحديات التي تواجه دول المنطقة، مع التركيز على المتابعة والاستعراض على المستوى الوطني، وما حققته الدول من إنجازات وما يواجهها من صعوبات خلال عملية الاستعراض وما بعدها.

والجدير بالذكر أن الرسائل التالية تبني على رسائل المنتديات العربية للتنمية المستدامة للأعوام الخمسة الماضية، وعلى الالتزامات التي خلُصت إليها المشاورات بين مختلف شركاء التنمية، والرسائل التي رُفعت إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في الأعوام 2016 و 2017 و 2018 و 2019. وفي كل عام ركزت الرسائل على قضايا أساسية لا تزال على قائمة التحديات المصيرية التي تواجهها المنطقة، لما لها من تداعيات على مسار التنمية المستدامة، وفي طليعتها الحروب وحالات عدم الاستقرار السياسي والاحتلال الإسرائيلي لأراضٍ عربية. وعلى غرار الرسائل السابقة، تؤكد هذه الوثيقة على أن الأمن والسلام وإنهاء الاحتلال هي شروط أساسية لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة والعادلة، تتطلب دعماً من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

* ورشة العمل الإقليمية حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية (بيروت، 10-11 تشرين الأول/أكتوبر 2019) وورشة العمل الثانية حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية: تعزيز الشراكات (القاهرة، 26-27 شباط/فبراير 2020).

الرسائل الرئيسية

أولاً - النهج الحكومي والخطة الإنمائية الوطنية

- 1 - أظهرت نتائج تتبّع التقدم في دمج العمل بخطة عام 2030 في المؤسسات تقدماً ملحوظاً في دمج الخطة وأهداف التنمية المستدامة في نهج الحكومات، ولا سيما في الهيكلية المؤسسية والأولويات الوطنية. أما التنسيق في وضع سياسات متكاملة، وإعادة النظر في الميزانيات وأطر التمويل، فلا يزال يصطدم بتحديات.
- 2 - يُعدّ دمج العمل بخطة عام 2030 في المؤسسات مفتاحاً لنجاح التنفيذ على المستوى الوطني، ويعني إيلاء مسؤولية متابعة تنفيذ الخطة للحكومة على أرفع مستوى، وذلك بإنشاء هيكلية مخصصة لها، كلجنة وزارية للتنسيق أو مجموعات عمل أو لجان قطاعية أو تقنية.
- 3 - يتطلب تناسق الاستراتيجيات القطاعية فيما بينها ومع الاستراتيجية التنموية العامة للدولة تعاوناً بين المؤسسات الحكومية وعلى مختلف المستويات وذلك استجابة لما تنادي به خطة عام 2030 من اعتماد نهج متكامل للتنمية يستلهم الترابط بين أهداف التنمية المستدامة، ليعزز التناسق في سياسات وبرامج تنفيذها، والتكامل في النتائج المحقّقة ووسائل القياس.
- 4 - تدعو خطة عام 2030 إلى وضع خطط تنموية وطنية تتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها الـ 17، وتحويل هذه الخطط إلى مشاريع وبرامج تتوفر لها الميزانيات واستراتيجيات التمويل، بحيث تستجيب للأولويات الوطنية.

ثانياً - مبادئ خطة عام 2030: بيانات مفصلة وقضايا المساواة بين الجنسين وعدم إهمال أحد

- 5 - تحتاج المنطقة العربية إلى معالجة النقص في البيانات، ولا سيما البيانات المفصلة وذات الجودة العالية التي يمكن الركون إليها في صنع السياسات الشاملة للجميع. ولسدّ هذا النقص، من الضروري العمل على بناء القدرات الوطنية الإحصائية، وإجراء مسح دورية، وتعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحكومة وأجهزة الإحصاء، وإنشاء وتغذية قواعد البيانات المركزية، وتطوير مصادر مبتكرة للبيانات.
- 6 - لا يزال العمل التنموي الشامل للجميع الذي تدعو إليه خطة عام 2030 متعثراً في المنطقة العربية، ويحتاج إلى تضافر الجهود في الاستعراضات الوطنية الطوعية، واعتماد أدوات وآليات فاعلة لتحديد الفئات ذات الأولوية، وتوجيه المشاريع لصالح الأكثر حاجة، عملاً بمبدأ عدم إهمال أحد.
- 7 - يتطلب الاستعراض الوطني الطوعي دمج منظور المساواة بين الجنسين على مستويين: على مستوى عملية الاستعراض، وعلى مستوى المضمون التحليلي لهذا الاستعراض، بما في ذلك مراجعة الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة وكل المقاصد ذات الصلة ضمن سائر الأهداف.

ثالثاً - الشراكة والمساءلة والملكية الوطنية/المحلية

- 8 - لا تزال عملية الاستعراض الوطني الطوعي، باستثناء مشاركة محدودة من بعض الأطراف، محصورة بالحكومات. ويتطلب إشراك الجميع في هذه العملية إيجاد استراتيجيات فاعلة، وتعزيز دور

السلطات المحلية والجهوية، وبناء الشراكات مع كل أصحاب المصلحة، والعمل على تقريب التوجهات، وتوفير آليات لجمع المعارف والبيانات والمعلومات من منظور شركاء التنمية غير الحكوميين.

9 - تستلزم مواجهة التحديات والقضايا المطروحة وضمان عدم إهمال أحد مستوى عالياً من المصادقية والشفافية، يقضي بعقد شراكات فاعلة وحقيقية بين الحكومة وكل أصحاب المصلحة، لا سيما القطاع الخاص والبرلمان والمجتمع المدني ومراكز الفكر والبحوث والمؤسسات الخيرية، في كافة مراحل العملية التنموية بدءاً بالتخطيط مروراً بالتنفيذ ومن ثم المتابعة والاستعراض والتقييم.

(أ) دور القطاع الخاص: الالتزام بمفاهيم التنمية المستدامة واعتبار خطة عام 2030 فرصة للتوسع في مجالات جديدة. ويتطلب ذلك من القطاع الخاص تطوير المنتجات والعمل من منظور الاستدامة، وتعزيز العلاقة مع الشركاء ومواكبة تطور السياسات واستقرار المجتمعات والأسواق، واكتساب لغة ومقاصد مشتركة مع المجتمع؛

(ب) دور البرلمان: التمثيل والتشريع في العملية التنموية، والرقابة قبل عملية الاستعراض الوطني الطوعي وخلالها وبعدها، وضمان التزام السلطة التنفيذية بخطة عام 2030. ولذلك، يجب تمكين البرلمان من أداء دوره المتعدد الأبعاد، وتسهيل مشاركة البرلمانين في المتابعة الإقليمية والعالمية، وتطوير قدراتهم، ومساعدتهم في تشكيل شبكة خاصة بهم من أجل التنمية في البلدان العربية، ودعوة منظمات الأمم المتحدة للاستجابة لطلباتهم في مجال الدعم الفني؛

(ج) المجتمع المدني: المشاركة في مرحلة صياغة المفاهيم المتعلقة بخطة التنمية المستدامة ثم في عملية التكيف الوطني لخطة عام 2030. ومسؤولية المجتمع المدني ضمان أن تكون عملية التكيف شاملة ومعبرة عن التنوع في المجتمع، وكذلك في مرحلة التنفيذ والرصد والتقييم، وفي المساءلة والتصحيح، مما يساهم في تطوير الاتجاهات والاستراتيجيات الوطنية لتصبح أكثر تقدماً واستجابة من سابقتها وأكثر شمولاً لكل شرائح المجتمع؛

(د) دور مراكز الفكر والبحوث: التركيز على استقلالية مراكز الفكر والبحوث لتتمكن من تقديم المعرفة الصحيحة والمشورة المتجردة والخيارات المتعددة المتاحة للحكومات لصنع القرار. ولا بد من توفير التمويل والموارد المطلوبة لضمان استمرارية هذه المراكز وكفاءتها.

10 - من الضروري إشراك ممثلين عن المجموعات الرئيسية، أي النساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم، في مسار التنمية المستدامة ومن ضمنه عملية الاستعراض الوطني الطوعي حيث ينبغي أن تكون المشاورات معهم بشكل مستمر وشفاف وشامل في كافة المراحل.

رابعاً - الإسراع في التنفيذ والرصد والتقييم وتحديد الثغرات

11 - التأكيد على إيلاء الاستعراض الوطني الطوعي الوقت والاهتمام الكافيين واعتبار توصيات وتوجهات التقرير الناتج من هذه العملية أساساً للتخطيط للمرحلة التالية، وإعادة النظر في المؤسسات والشراكات، ووضع خارطة طريق لتنفيذ توصياته.

12 - يواجه إشراك أصحاب المصلحة غير الحكوميين في التنفيذ والرصد والتقييم، صعوبات تحتم إيجاد آليات ومنهجية تعزز الانفتاح والشفافية والشراكة الفاعلة.

- 13 - أهمية العملية التوعوية بخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة والإشارة إلى الفائدة من تعميم التقرير الأول للاستعراض الوطني الطوعي ونشره على مستوى البلد.
- 14 - الاستعراضات الوطنية الطوعية هي مرآة تعكس التزام الدول بخطة عام 2030، وأداة هامة تساعد في تنفيذها. لذلك من المقترح ألا تستعجل الدول في إعداد التقارير بوتيرة سريعة، بل أن تُجري تقييماً ذاتياً بعد تقديم الاستعراض الأول، يتيح استخلاص الدروس من التجربة الأولى، واستشراف الآراء حولها والاستفادة منها في الاستعراض التالي.
- 15 - التأكيد على أهمية الآليات الإقليمية والعالمية، بما فيها المنتديات الإقليمية، في عملية متابعة واستعراض التقدم المحرز ورفع مستوى الوعي وبناء القدرات وتقديم الدعم الفني وتعزيز تبادل التجارب والتعلم من الأقران. وقد أطلقت الإسكوا في هذا الإطار شبكة الخبراء المعنيين بالاستعراضات الوطنية في الدول العربية.
- 16 - التأكيد على ضرورة الاستمرار في تنظيم ورشات العمل الإقليمية للمنطقة العربية بالشراكة بين الجهات الإقليمية والدولية المعنية لتقديم الدعم الفني اللازم لبناء القدرات في الدول العربية بهدف مواجهة التحديات والعوائق التي تعترض عملية الاستعراض الوطني الطوعي وتنفيذ خطة عام 2030.

خامساً - الجهوزية والتصدي للأزمات والخطوات المستقبلية

- 17 - الإقرار بأن عقد العمل (2019-2030) الذي أُطلق في الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة (نيويورك، 24-25 أيلول/سبتمبر 2019) تحت عنوان "التأهب لعقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة" هو دافع قوي لحث الجهود وحشد الموارد الوطنية والإقليمية والدولية ومن جميع أصحاب المصلحة، إسراراً في تنفيذ خطة عام 2030.
- 18 - التأكيد على ضرورة تطوير المؤسسات الحكومية وتزويدها بالقدرات ودعمها بالشراكات، لبناء منعتها، وضمان جهوزيتها للتكيف مع الظروف والأزمات الطارئة والتصدي لها، ببرامج تشمل الجميع للحد من الفقر، وتعميم التغطية الصحية والحماية الاجتماعية، وتأمين فرص العمل.
- 19 - اعتبار الالتزام بخطة عام 2030 ومبادئها ركيزة أساسية للدول، إذ يساهم الاسترشاد بمبادئ الخطة والعمل على تحقيق أهدافها ومقاصدها في تمكين الدول وشعوبها من التعافي من جائحة كوفيد-19 وتبعاتها من جهة، وفي تحصين منعتها إزاء الأزمات والصدمات أياً كان نوعها.